ميركل تدعو إلى عدم التهاون في التعامل مع الأوضاع الراهنة في أوروبا

لاغارد: العالم على أعتاب مرحلة اقتصادية جديدة

كريستين لاغارد

انجيلا ميركل

جنيف ـ كونا: أكدت رئيسة صندوق النقد الدولي كريستين لاغارد امام الدورة الـ 43 للمنتدى الاقتصادي العالمي ان العالم يقف على عتبات مرحلة اقتصادية جديدة داعية الى استمرار ومواصلة عمليات الاصلاح الاقتصادي بلا هوادة.

وركزت لاغارد في كلمتها على اصلاح القطاعات المالية مع التركيز على مشكلة بنوك الظل كما طالبت دول منطقة اليورو بالعمل على إنشاء اتحاد مصرفي من المفترض ان يلي عملية اتحاد مالي.

وقالت ان أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد في هذا العام هو كيفية الحفاظ على نمو اقتصادي مع الاشارة الى ان المخاوف والمخاطر تلوح في آفاق اقتصادات أوروبا والولايات المتحدة واليابان الا ان تلك الدول بإمكانها ان تجعل هذا العام ناجحا.

وقللت لاغارد من حجم المخاطر التي تهدد دول الاقتصادات الناشئة المسماة بمجموعة «بريك» وتضم روسيا وجنوب افريقيا والبرازيل والصين، مشيرة الى ان تلك الدول لديها ما وصفته بالمخزون الأساسي.

وذكرت «ان تجاوز الأزمة يتطلب الالتزام بالتطلعات التي تسعى إليها الشعوب والمبادئ، داعية الى ضرورة تمكين المرأة من خوض غمار العمل الاقتصادي على الصعد الوطنية وإنشاء علاقة متوازنة بين الفئات العمرية المختلفة في شرائح المجتمع.

كما انتقدت صانعي القرار السياسي والاقتصادي لعدم التوازن الكامل في قراراتهم وعدم العدالة فيها في حين ان الدراسات الموثقة توضح بجلاء الحاجة الماسة الى التعليم والأمن الاجتماعي ووضع حد ادنى للأجور كمفاتيح أساسية لعلاج المشكلات الاقتصادية.

وشددت على تفعيل دور الشباب في صياغة المستقبل لأنهم يشكلون اغلبية هذا العالم ما يدعو الى اخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار ودعم سبل التعاون المشترك وتحمل المسؤولية لاسيما في التعامل مع المشكلات البيئية والتغيرات السلبية التي قد تتركها الى اجيال المستقبل.

من جانب آخر، رسمت المستشارة الألمانية انجيلا ميركل امام الدورة الـ 43 للمنتدى الاقتصادي العالمي رؤية لمستقبل أوروبا تأخذ بزمام أمور القارة وصولا الى مرفأ آمن من بحر الصدمات المتلاحقة التي تعانيها القارة اقتصاديا وماليا.

ودعت ميركل في كلمة ارتجلتها امام المنتدى أمس الى «عدم التهاون والتراخي في التعامل مع الأوضاع الراهنة في القارة كما يجب ألا تكون الاصلاحات المرجوة مجرد قشور بل ذات فاعلية وتكتسب مرونة مع عدم إغفال العنصر الزمني والتفاعل ايجابيا مع عوامل التغيير السكاني في العالم».

وقالت ميركل «ان تمسك بريطانيا بعدم التحاقها بالعملة الأوروبية الموحدة (يورو) ليس حالة فردية فهناك الآراء ذاتها من الدنمارك والسويد ولذا فان المطلوب الآن هو دعم أوروبا على صعيد تقوية عملية رقابة البنوك ووحدة الرقابة المالية التي يمكن ايضا ان تشارك فيها الدول غير الأعضاء في اليورو وكلها موضوعات يمكن التعامل معها بالحوار الهادئ».

وأكدت ميركل ان البنوك المالية يجب ألا تتحمل تبعات قرارات سياسية غير صحيحة في الوقت ذاته فان الخطوة الصحيحة هي دعم البنوك المالية لتجاوز الأزمة بل من الواجب دعم البنك المركزي الأوروبي للوصول الى استقرار منطقة اليورو».

ودعت ميركل الى ضرورة استعادة ثقة الرأي العام في الاقتصاد ما يتطلب تحسين عملية تنظيم الأسواق المالية بصورة ملحة كما اتفقت مع رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون على ضرورة الوصول الى نوع من العدالة الضريبية داخل الاتحاد الأوروبي.

في الوقت ذاته، أعربت المستشارة الألمانية عن املها في «ان تعتمد الولايات المتحدة مبادئ اتفاقية «بازل 3» لتعزيز آليات عمل البنوك والا فإن عملية الاصلاح سوف تكون سارية ولكن من دون ان يتبعها الجميع».

ونفت ميركل المزاعم التي تقول انها تعتمد على اقتصادها المستقل في الاستقواء على بقية دول المجموعة الأوروبية بل «ان اقتصاد ألمانيا القوي يدعم بقية دول القارة» ما يعود على الجميع بالفائدة لاسيما في ظل مخاطر إجراءات الحماية الاقتصادية التي تتبعها بعض الدول من دون ان تسميها الا ان تلك المخاطر يمكن تلافيها من خلال التعاون المشترك مع الأسواق الأميركية والآسيوية على حد سواء حسب قولها.

وشددت على ضرورة دعم التعاون الاقتصادي والتجاري فيما بين الدول الأوروبية وإزالة الحواجز التي لاتزال قائمة امام مثل هذا التعاون المطلوب لضمان بقاء أوروبا في حلبة المنافسة الاقتصادية وعلى الحفاظ على مستوى المعيشة الجيد في القارة.

في الوقت ذاته، اعترفت المستشارة الألمانية بان الاتحاد الأوروبي يفتقر الى مجموعة متكاملة من آليات التعاون من اجل تحسين آليات التنافس الاقتصادي ما يتطلب التزاما من الدول أعضاء الاتحاد الأوروبي تجاه مثل هذا التعاون لتحقيق أهدافه.

وطالبت بنوع من الصبر في التعامل مع مشكلة البطالة المنتشرة في الاتحاد الأوروبي لاسيما ان حل تلك المشكلة يتطلب اولا تحريك عجلة الاقتصاد ودفعها قدما لرؤية نتائجها تباعا.

وأشادت بمجموعة الاصلاحات التي قامت بها أوروبا مؤكدة في الوقت ذاته «ان نتائجها لن تأتي بين عشية وضحاها ما يعني ان الديناميكية المطلوبة لتحريك عجلة الاقتصاد يجب ان تكون مصونة باستقرار يتواصل على المدى البعيد بدلا من إجراءات آنية سريعة لا تتواصل آثارها لفترات طويلة».

كاميرون ينتقد محاولات بعض الدول الصناعية استنزاف موارد الدول النامية

دافوس ـ كونا: حظيت كلمة رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون امام الدورة الـ 43 للمنتدى الاقتصادي العالمي باهتمام بالغ من الحضور لاسيما انها تأتي عقب يوم واحد من إعلانه إجراء استفتاء في عام 2017 حول بقاء بريطانيا في الاتحاد الأوروبي.

ورغم المخاوف التي سادت عقب هذا الإعلان فإن كاميرن دافع في كلمته عن سياسته الأوروبية حيث أكد ان الهدف من هذا الاستفتاء لا يعني ان بريطانيا تريد ان تولي ظهرها الى أوروبا بل البحث عن دوافع لجعل أوروبا اكثر مرونة وفعالية وضمان مكانة بريطانيا بداخلها محذرا مما وصفه بـ «الزج بدول الاتحاد في لب اتحاد سياسي».

وقال كاميرون ان بريطانيا ترى ان من الأفضل ان تبحث عن امكانية جديدة تتعامل بها مع أوروبا مؤكدا ان أوروبا يجب ان تكيف نفسها وان تكتسب قوانين مرنة تجعل دولها قادرة على العمل والتحرك بنوع من الاستقلالية وان بريطانيا لن تلتحق بالعملة الأوروبية الموحدة اليورو.

ويعتقد كاميرون ان دول الاتحاد الأوروبي ستبقي على استقلاليتها داخل الاتحاد وان يكون لها موقفها السياسي المستقل مؤكدا ان بريطانيا سوف تحتفظ بمواقفها المستقلة ولكنها ستشارك في رسم مستقبل أوروبا لتقوم بدورها في ذلك لان بريطانيا تريد تحمل مسؤولياتها السياسية وتحويل العالم الى مكان آمن.

وقال ان بريطانيا دعمت وتدعم الاتحاد الأوروبي اذ ساعدت دولا كانت راغبة في الالتحاق بالاتحاد الأوروبي وذلك رغم الثمن الباهظ الذي تكبدته بريطانيا خلال السنوات الأخيرة وجعل مواطنيها يعانون بل ويبقون تحت ضغوط وهو ما يجب تغييره.

ورفض كاميرون ان تكون تصريحاته حول مستقبل العلاقة الأوروبية البريطانية اثارت حفيظة الشركات التي تريد الاستثمار في بلاده مشيرا الى ان الأخطر على الشركات هو ألا تقوم بريطانيا بعمل شيء اذ لن تقوم الحكومة بالتأثير على النقاش الدائر حول مستقبل أوروبا بل ستراقبه عن كثب ودعم تشكيل هذا الحوار.

وأضاف كاميرون ان رئاسة بريطانيا لمجموعة الدول الثماني ستعمل على طرح ملف التهرب الضريبي بجميع أشكاله محور نقاش جاد وهادف منتقدا وجود ما وصفها بـ «انتهاكات حادة للتهرب الضريبي».

ودعا كاميرون الى وضع ملف التضامن الاجتماعي العالمي على مستوى جديد اذ من الأهمية بمكان دعم الدول النامية من داخلها من خلال خطوات مثل مساعدة تلك الدول على بناء حكومات ذات كفاءة ومكافحة الفساد والرشوة.

كما انتقد كاميرون توجهات بعض الدول الصناعية في الأسواق العالمية اذ تميل من حين الى آخر الى استنزاف موارد الدول النامية مطالبا بتغيير هذا النهج وتقوية العلاقات الاقتصادية بين الدول والمنظمات الدولية.

ديفيد كاميرون

البنوك الفلسطينية تصمد أمام الأزمة لكن الديون الحكومية تهددها

رام الله ـ رويترز: تعد سلطة النقد الفلسطينية نقطة مضيئة نادرة في اقتصاد الأراضي الفلسطينية الذي يعاني تحت وطأة العقوبات الإسرائيلية.

فهذه السلطة التي تفرض على البنوك الفلسطينية نظاما متحفظا للإقراض يبقي القروض الرديئة عند أدنى مستوى ممكن ويضمن توافر السيولة تتميز بكفاءة فنية تمثل ذروة المساعي الفلسطينية الرامية إلى بناء مؤسسات مناسبة لدولة مستقبلية، غير أن كفاءتها تواجه حقيقة صعبة ألا وهي تعرض البنوك لديون بقيمة نحو 2,5 مليار دولار مستحقة على الحكومة وموظفيها وشركائها من القطاع الخاص تمثل أكثر من 20٪ من إجمالي أصول البنوك.

ويقول رئيس سلطة النقد الفلسطينية جهاد الوزير مازحا «غرفتنا مرتبة ومنظمة تماما ولكنها قد تكون على متن السفينة تيتانيك».

وأبلغ الوزير «رويترز» أن البنوك وصلت إلى أقصى ما تستطيعه من الإقراض الحصيف للحكومة الذي لا يزيد المخاطر على النظام المصرفي. وجهاد الوزير هو ابن خليل الوزير الزعيم الفلسطيني البارز الذي اغتاله الإسرائيليون في تونس عام 1988.

والتوقعات الاقتصادية للفلسطينيين في الضفة الغربية محدودة بالقيود الإسرائيلية على التجارة وتعتمد الحكومة الفلسطينية بشدة على المساعدات الخارجية والائتمان المصرفي لتغطية نفقاتها.

وتقلصت المساعدات الخارجية بمقدار الثلثين مقارنة بمستواها قبل أربع سنوات لتصل إلى 600 مليون دولار فقط في عام 2012 حين انشغلت الدول الخليجية المانحة بالتباطؤ الاقتصادي العالمي والانتفاضات العربية وتضاؤل التمويل الأميركي.

وارتفعت الديون العامة المستحقة لبنك فلسطين وبنك القدس وبنوك أخرى تشرف عليها سلطة النقد إلى أكثر من مثليها في نفس الفترة. وبلغ العجز في ميزانية الحكومة 1,3 مليار دولار بما يزيد على 12٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومما قوض أيضا قدرة الحكومة على دفع نفقاتها الشهرية البالغة 300 مليون دولار حرمانها من رسوم جمركية بقيمة 100 مليون دولار تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة الفلسطينية شهريا حيث حجبتها إسرائيل كعقوبة للفلسطينيين بعد حصولهم على اعتراف فعلي من الأمم المتحدة بدولة فلسطينية في نوفمبر.

ورغم الصعوبات الاقتصادية أظهرت اختبارات تحمل لبنوك تشرف عليها سلطة النقد أن النظام المصرفي لا يمكن أن ينهار إلا في سيناريو كارثي يشهد إقبالا هائلا على سحب الودائع مصحوبا بتوقف شبه كامل للقطاع الخاص.

وقال صندوق النقد الدولي إن رأس المال الأساسي للنظام المصرفي الفلسطيني ـ وهو المعيار الرئيسي لقوة البنوك ـ بلغ 24 ٪ من إجمالي الأصول العام الماضي وهي نسبة عالية بشكل ملحوظ.

وتتراوح نسبة رأس المال الأساسي للبنوك الأوروبية المتعثرة بين 7 و10٪ بينما تبلغ نحو 8٪ لدى البنوك الإسرائيلية.

النصف: «الكويتية» ماضية في تحديث أسطولها ولم تحدد عدد الطائرات ومواعيد تسلمها حتى الآن

سامي النصف

قال رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة الخطوط الجوية الكويتية سامي النصف، ان الشركة ماضية في تحديث اسطولها، كما انه لم يتم تحديد عدد الطائرات أو مواعيد التسلم حتى الآن.

وأوضح النصف لـ «كونا» امس ان عملية تحديد عدد الطائرات او مواعيد تسلمها ترتبط مباشرة بخطة تحديث الأسطول وما توفره مصانع الطائرات من مواعيد للتسليم وذلك تعقيبا على ما نسب إليه في إحدى وكالات الأنباء العالمية بهذا الشأن.

يذكر ان النصف يتولى حاليا رئاسة مجلس ادارة شركة الخطوط الجوية الكويتية منذ السادس من نوفمبر الماضي تنفيذا لأحكام المرسوم بقانون 2012/22 القاضي بتنفيذ أحكام القانون رقم 2008/6 بشأن تحويل مؤسسة الخطوط الجوية الكويتية الى شركة مساهمة.

شركات النفط تواجه ارتفاعاً في التكاليف الأمنية

دافوس ـ رويترز: يتوقع مسؤولون في شركات نفطية زيادة التكاليف الأمنية إلى مستويات مرتفعة للغاية بالرغم من أن قطاع الطاقة معتاد على العمل في أماكن خطرة إذ ان هذه الشركات تعمل على تعزيز دفاعاتها ضد هجمات المسلحين والهجمات الإلكترونية على السواء.

وتوقع المسؤولون المشاركون في أكبر اجتماع سنوي لشركات الطاقة تباطؤ الاستثمار في بعض المشروعات الجديدة لاسيما في شمال افريقيا بعد هجوم على منشأة غاز جزائرية الأسبوع الماضي وهجوم إلكتروني على أجهزة كمبيوتر في صناعة النفط السعودية عام 2012.

وقال أندريه كوزاييف رئيس العمليات الخارجية في لوك أويل الروسية «صناعتنا ترتبط تقليديا بالمخاطر السياسية لكن أحداث الأسبوع الماضي ستؤدي إلى مراجعة كبيرة للإنفاق الأمني».

وأضاف كوزاييف في الاجتماع الذي عقد على هامش المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس أن هذا سيعني حتما زيادة كبيرة في التكاليف. وانتهى الحصار الذي ضربه إسلاميون متشددون على المنشأة الجزائرية بخسارة فادحة في أرواح الرهائن الأجانب حين هاجمت القوات الحكومية الجزائرية المنشأة الواقعة في الصحراء.

ويحجم المسؤولون في قطاع الطاقة عادة عن مناقشة ترتيباتهم الأمنية بالتفصيل. وقال كوزاييف الذي يتنقل بين عمليات شركته في عدة دول من بينها العراق ومصر وغانا إن الأمن يشكل عادة ما بين 1٪ و3٪ من التكاليف الإجمالية للمشروع.

وبالرغم من أن الأمن ليس بالضرورة عاملا حاسما في قرارات الاستثمار النهائية إلا أن التكاليف ترتفع بوتيرة متسارعة.

وأشار كوزاييف إلى ما حدث في مصر حيث أطاحت انتفاضة شعبية بالرئيس السابق حسني مبارك عام 2011. وقال «اضطررنا لإجلاء عاملين من مصر ثلاث مرات خلال الثورة. الشيء الأهم هنا هو أنك لا تستطيع التراخي ولو لثانية واحدة».

والشركات النفطية لديها خبرة في العمل في بلدان مضطربة لكن غالبا ما تظهر أخطار أكبر من ذي قبل.

وشهدت شركتان تشغلان منشأة الغاز الجزائرية هما بي.بي البريطانية وشتات أويل النرويجية أسوأ حادث أمني لهما في هذا الهجوم الذي شنه إسلاميون متشددون يقولون إنهم يردون على التدخل الفرنسي في مالي.

وأقر كارل هنريك سفانبرج رئيس مجلس إدارة بي.بي بوجود خطر في منطقة الصحراء الكبرى لكنه أشار إلى أن الجزائر ردت بقوة حين أرسلت قوات خاصة لإنهاء حصار المنشأة.

وقال «من الواضح أنه في وجود أسلحة كثيرة في المنطقة وكل أنواع المقاتلين سيكون الأمر صعبا. يصعب التكهن بما إذا كانت ستصبح أفغانستان جديدة لكن هذا لن يحدث في الجزائر بالتأكيد، إذ ان ردها كان واضحا للغاية».

ولا يحمل كل مهاجمي صناعة النفط بالضرورة أسلحة. فقد قالت السعودية في ديسمبر إنها تعرضت لهجوم إلكتروني على 30 ألف كمبيوتر في أغسطس الماضي يهدف لوقف إنتاج النفط والغاز في أكبر مصدر للخام في العالم.

وقال كريستوف دو مارجري الرئيس التنفيذي لشركة توتال لرويترز «إذا لم توفر الحماية لأنظمة الكمبيوتر فلن تستطيع فعل شيء. وكذلك الحال إذا لم توفر الحماية لآبار النفط. علينا أن نبذل قصارى جهدنا حتى لا يهاجموا عالمنا».

ومن المنتظر أن تشهد الدول المنتجة التي تواجه أخطارا عواقب غير محمودة.

وقال مجيد جعفر الرئيس التنفيذي لشركة نفط الهلال الإماراتية إن شمال افريقيا لن يشهد انخفاضا مفاجئا في إنتاج الطاقة لكنه سيشهد تباطؤا في الاستثمار والمشروعات.

وأضاف مجيد الذي تعمل شركته في مصر وإقليم كردستان شبه المستقل في شمال العراق «الشركات الكبرى تولي اهتماما خاصا للأخطار الأمنية».

وقال فاتح بيرول كبير الاقتصاديين في وكالة الطاقة الدولية إن حكومات المنطقة ستضطر لبذل جهد أكبر لاجتذاب الاستثمارات إلى قطاع الطاقة.

بنوك تسدد 137 مليار يورو لـ «المركزي الأوروبي»

فرانكفورت ـ رويترز: ستسدد بنوك 137,159 مليار يورو للبنك المركزي الأوروبي من قيمة قروض لأجل ثلاث سنوات الأسبوع المقبل إذ انها فضلت السداد في وقت مبكر مما يشير إلى أن بعض أجزاء النظام المالي تستعيد عافيتها. وقال البنك المركزي الأوروبي أمس ان 278 بنكا قررت سداد القروض في أول فرصة وهي 30 يناير. وكان 523 بنكا قد استفادت من القروض طويلة الأجل التي طرحها المركزي الأوروبي في ديسمبر 2011 في عملية أولى من بين عمليتين. وكان استطلاع أجرته رويترز قد أشار إلى أن البنوك ستسدد نحو 100 مليار يورو من قيمة الطرح الأول لهذه القروض الرخيصة. وقدم «المركزي» الأوروبي للبنوك أكثر من تريليون يورو إجمالا في العمليتين اللتين قال ماريو دراجي رئيس البنك إنهما جنبتا المنطقة أزمة ائتمانية كبيرة، وتمت العملية الثانية في فبراير 2012.

«سامسونغ» تسجل أرباحاً تشغيلية قياسية في الفصل الرابع

سيئول ـ د.ب.أ: قالت شركة سامسونغ للإلكترونيات، عملاق صناعة الهواتف الذكية في العالم، أمس ان أرباحها التشغيلية في الفصل الرابع تضاعفت تقريبا مقارنة بنفس الفترة من العام السابق مدعومة بمبيعات قوية لهواتفها الذكية «غالاكسي اس 3» و«غالاكسي نوت 2».

وأوضحت الشركة في بيان إن صافي أرباحها بلغ 7,04 تريليونات وون (6,59 مليارات دولار) في الفترة من أكتوبر إلى ديسمبر، بنمو بلغت نسبته 75,6 مقارنة بنفس الفترة من العام السابق.

وسجلت الشركة أرباحا تشغيلية قياسية بلغت 8,84 تريليونات وون (8,3 مليارات دولار) في ذلك الفصل، بزيادة 89٪ عن نفس الفترة من العام السابق.

وبلغت الإيرادات 56,06 تريليون وون بزيادة نسبتها 18,5٪ عن الفصل الأخير من عام 2011.

إلغاء 80 رحلة في مطارين بألمانيا بسبب إضراب طواقم الأمن

دوسلدورف ـ د.ب.أ: واصل موظفو الطواقم الأمنية أمس إضرابهم في اثنين من أهم المطارات بولاية شمال الراين ـ ويستفاليا غربي ألمانيا، دوسلدورف وكولونيا ـ بون، لليوم الثاني على التوالي.

وتسبب الإضراب في اضطراب حركة الطيران بإلغاء وتأخير عدة رحلات، بالإضافة إلى تكدس المسافرين امام بوابات التفتيش، ومن المتوقع أن يستمر الإضراب.

وفي مطار دوسلدورف، ثالث أكبر مطار في ألمانيا، تم إلغاء أكثر من 50 رحلة، أغلبها تابعة لشركتي «لوفتهانزا» و«إير برلين» للطيران. ومن المنتظر أن يفد إلى المطار نحو 24 ألف راكب.

وجاء في بيان لإدارة المطار أنه يتعين على الركاب توقع تأخر أو إلغاء رحلاتهم.